المحور الثالث: عوامل و أسباب التحول الديمقراطي. عكف العديد من الباحثين على دراسة وتحليل تجارب التحول الديمقراطي التي شهد العالم تحول العديد من دوله خاصة تلك التي تنتمي للدول النامية إلى الأخذ بالديمقراطية والتعددية السياسية في محاولة للوقوف على الاسباب والعوامل التي تؤدى الى حدوث عملية التحول الديمقراطي وصولا الى تحديد العوامل المشتركة والمتشابهة في كافة تجارب التحول الديمقراطي و التي تمت وفقا لصموئيل هانتجتون Samuel Huntington في كتابه " الموجة الثالثة " من خلال ثلاث موجات كبرى اجتاحت العالم.

فالموجة الأولى والتي تمتد جذورها إلى الثورتين الفرنسية والأمريكية، وصمت إلى ذروتها في القرن العشرين عقب الحرب العالمية الأولى مباشرة، فمع بداية عشرينيات القرن العشرين، أجريت انتخابات عامة وحرة في حوالي ثلاثين دولة أدت إلى انتقال السلطة من نظم تسلطية إلى أخرى ديمقراطية. أما الموجة الثانية فقد ظهرت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، حتى بدأت موجة جديدة صغيرة من التحول إلى الديمقراطية شملت بلدان ألمانيا الغربية (سابقًا) والنمسا وايطاليا واليابان. أما الموجة الثالثة فقد بدأت مع الانقلاب العسكري في البرتغال في عام 1974، ثم شملت كلًا من اليونان اسبانيا في أوروبا، وامتدت لتشمل أمريكا اللاتينية، كما طالت الموجة بعضً من بلدان آسيا أيضًا كالفلبين وكوريا الجنوبية ومع نهاية الثمانينات وبانتهاء الحرب الباردة و انهيار الاتحاد السوفيتي، شهدنا علمية انتقال السلطة عدد من دول أوروبا الشرقية نحو الديمقراطية. وقد بدأت هذه السلسلة في بولندا منذ عام 1988، ثم انتقلت عدوى التحول إلى المجر فألمانيا الشرقية ثم تشيكوسلوفاكيا.

وسرعان ما لحقت هذه الموجة الثالثة، موجة رابعة ارتبطت بلورتها النظرية من خلال عدد من المفكرين، وعلى رأسهم مايكل ماكفول Michael Mcfaul مدير معهد "الديمقراطية والتنمية وحكم القانون CDDRL" بجامعة ستانفورد Stanford وقد ضمت هذه الموجة دولًا جديدة تحولت الى ديمقراطية في اوروبا الشرقية: وهى سلوفاكيا 1998 وكرواتيا 2000

وصربيا 2000 وجورجيا 2003 وأخيرا أوكرانيا في 2004، والتي بسبب الاخفاق في مواجهة تحديات التحول الديمقراطي تعود الآن لتنضم الى دول الموجة الخامسة المتمثلة في دول الربيع العربي والتي انطلقت في عام 2011، وهى تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، وباستقراء تلك التجارب يظهر جليا التباين بين تأثير عوامل التحول الديمقراطي سلبًا أو إيجابًا على عملية الدمقرطة ومسارات التحول الديمقراطي في مختلف البلدان السالف ذكرها فلم يكن ضروريا أن تؤدى ذات العوامل الى ذات النتائج وإن كان هناك تشابه في بعضها أو تطابق احيانًا في البعض الاخر، فلكل تجربة ذاتيتها وظروفها الخاصة التي قد تختلف من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر وبصفة عامة، فإنه لا يمكن تفسير التحول الديمقراطي بعامل أو بسبب واحد فقط فعادة ما يكون ذلك نتاجا لعوامل عديدة ومتداخلة بعضها جوهري والآخر ثانوي، بعضها داخلي والآخر خارجي، بعضها يتعلق بالعوامل البنيوية الموضوعية (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية والدينية) التي تشكل بيئة الانتقال، وبعضها الآخر يتصل بالفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم واختياراتهم واستراتيجياتهم.

أولا : الأسباب و العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي. منها:

1- التحول والتغيير في إدراك النخب السياسية: من الناحية الفعلية تعد القيادة السياسية عامل هام من عوامل التحول الديمقراطي والتي تساعد على اتخاذ القرار في ذلك، من حيث فشل أو نجاح عملية التحول الديمقراطي حيث أنه من الضروري لعملية التحول الديمقراطي وجود قيادة ماهرة حتى يتثنى لها من مواجهة حركات المعارضة السياسية المختلفة بها، والتمكن من نطاق المشاركة السياسية في عملية صنع القرار وإعادة توزيع الموارد الاقتصادية كما تحمل هذه القيادة على عاتقها عملية التماسك الديمقراطي وعملية حماية الأفراد من تعسف وديكتاتورية الدولة وعمل حوار وطني مع الجماعات الاجتماعية المعارضة المختلفة التي تهدد عملية التحول مصالحها ومحاولة الوصول إلى اكثر وسيلة ترضى جميع الاطراف وتحقق مصالحهم وأكثرهم قبولًا في المجتمع، ومن هنا لابد من توافر الشروط التي تؤدى إلى نجاح العملية الديمقراطية من شروط اقتصادية واجتماعية إلى جانب ضرورة توفر الرغبة من

قبل القيادة في عملية التحول، ويرى كل من "لينز ومارتن ليست" على هذا الدور الفعال والحاسم للقادة التي لابد وأن تتميز بالكفاءة والالتزام بالديمقراطية في محاولة عمل إصلاحات على النظام السلطوي القائم إلى جانب هذا يلعب احساس أو إدراك القيادة السياسية بأن استمرارها في الحكم يؤدى إلى إضعافها ويستبعد وجود دور لها في العملية الديمقراطية، ويمكن وضع أهم الأسباب التي تجعل قادة النظم السلطوية يتجهون نحو الأخذ بالخيار الديمقراطي وهى كالتي:

1. غياب او فقدان النظام لشرعيته.

2. لجوء القادة إلى الديمقراطية باعتبارها بديلًا عن نظامهم السلطوي الذى استغرق كل السبل الممكنة ولم يعد له أي فرصة للفوز داخليا بالشرعية وإعادة سيطرته على الرأي العام داخليًا إلى جانب عدم قدرته على السيطرة على الضغوط الخارجية.

3. قد يعتقد القادة ان التحول الديمقراطي سوف يعود بالعديد من المنافع لدولتهم مثل زيادة اكتساب الشرعية الدولية والحد من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة على دولهم ومنحهم العديد من المساعدات الاقتصادية والعسكرية وإمكانية الحصول على قروض ودعم من صندوق النقد الدولي.

4. إدراك القيادة السياسية بأن تكاليف بقائها في السلطة مرتفعة للغاية وأنه من الأفضل المبادرة بالتحول لعدة أسباب منها انقسام التحالف الذي يؤيد بقاءها في السلطة. وهى أسباب تتعلق بطبيعة الفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم وميزان القوة النسبي فيما بينهم. ويتضمن ذلك عناصر عديدة منها: درجة تماسك النخبة الحاكمة، وموقف كل من الجيش وقوات الأمن منها، وحجم التأييد الشعبي لها، وطبيعة قوى المعارضة السياسية ومدى فاعليتها في تحدى النخبة الحاكمة. وفي هذا السياق، يمكن القول: إن القيادة السياسية أو الجناح الإصلاحي في النخبة الحاكمة قام في بعض الحالات بدور حاسم في عملية التحول الديمقراطي. ويحدث ذلك عندما تصل القيادة السياسية إلى قناعة مفادها أن التحرك على طريق الدمقرطة هو المسلك الآمن لتجنب احتمالات تغيير النظام بالقوة. كما أن وجود

معارضة سياسية قوية وقادرة على التنسيق فيما بينها وتحريك الشارع ضد النظام الحاكم يعزز من فرص المساومة والتفاوض مع الحكم بشأن التحول الديمقراطي، وربما إطاحته من خلال انتفاضة أو ثورة شعبية، بحيث يصبح الطريق ممهدا للانتقال بعد ذلك.

2-انهيار شرعية النظام السلطوي. قد تنشأ النظم السلطوية للخروج بالدولة من أزمة (اقتصادية، استقطاب جماعي، عنف) وإعادة تأهيل المجتمع ومن الطبيعي أن يكون وقت ومدة زمنية معينه وبعدها إما ان تكتمل مهمتها أي انها نجحت في حل المشاكل التي دفعتها لتولى السلطة أو تنتهى شرعيتها في حالة فشلها في تحقيق ما خول إليها من مهام، وهناك مظاهر أخرى تحمل في طياتها فقدان النظام السياسي شرعيته منها التغيير في القيم المجتمعية وثقافة المجتمع ومن هنا يصبح المجتمع أقل تسامح وتفاعل مع النظام ومؤسساته في التصدي لموجات الغضب، ومشكلات الشرعية تختلف من حيث طبيعة النظام ففي النظام الديمقراطي شرعيتها تعتمد على الأداء الناجح له حيث يقيم الحكام شرعيتهم على أساس أدائهم وليس على أساس ما يتوقعه منهم منتخبوهم بينما في النظام الديكتاتوري او السلطوي ليس هناك فرق بين شرعية الحكام وشرعية النظام.

وتتعلق تلك الاسباب أيضا بتفاقم حدة الأزمات الداخلية وعجز النظام غير الديمقراطي عن مواجهتها بفاعلية. وهذه الأزمات قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. كما يمكن أن تتأزم الأوضاع الداخلية نتيجة هزيمة عسكرية خارجية. وعندما يعجز النظام عن مواجهة هذه الأزمات بفاعلية وكفاءة فإنه يفقد شرعيته، وبالتالي تتصاعد حدة المعارضة ضده. وهنا قد تلجأ النخبة الحاكمة في هذه الحالة إلى تبني نوع من الانفتاح السياسي أو التحرك على طريق الديمقراطية لاستيعاب المعارضة. وقد تحدث ثورة أو انتفاضة شعبية واسعة تطيح بالنظام التسلطي وتدشن لمرحلة التحول الديمقراطي. ولكن إذا كانت الأزمات الداخلية تدفع في اتجاه التحول الديمقراطي في بعض الحالات، فإن بعض الانجازات الاقتصادية والاجتماعية التي يحققها النظام غير الديمقراطي في بعض الفترات قد تعزز من فرص

وإمكانات التحول الديمقراطي في فترات تالية، فالتنمية الاقتصادية، وزيادة متوسط دخل الفرد، وارتفاع معدلات التعليم، كلها عوامل تسهم في خلق بيئة ملائمة للتحول الديمقراطي.

3- قوة المجتمع المدني: ويعد ذلك من أهم العوامل الداخلية التي تؤدى إلى تهديد بقاء الأنظمة السلطوية فجماعات المصالح أو كل جماعات المجتمع المدني تحصل على قوتها نتيجة تردى عام على المستوى الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والتصنيع ونتيجة إلى التحضر أيضا تزداد القوة ويتحدث "ذي توكفيل" عن مؤسسات المجتمع المدني بأنها هي "حجر الأساس" للديمقراطية حيث اصبحت المصادر البديلة للمعلومات والاتصالات فهم يتحدون الأنظمة السلطوية من خلال تتبع المصالح التي تتصارع والتي تؤدى إلى تآكل قدرة الحكام السلطويين على السيطرة على مجتمعاتهم ومن الناحية الفردية فنتيجة إلى تزايد وكفاءة التعليم وزيادة الثقافة تقوى معلومات وفاعلية الجماهير بالمعلومات والمعرفة والمهارات لمتابعة الإصلاحات الديمقراطية.

4- القيم و الاخلاق الداعية للديمقراطية: ونعنى بذلك وجود وتوافر القيم والعادات والتقبل الديني التي تشجع على تحول النظام السياسي نحو الديمقراطية أي لابد من أن يسود المجتمع قيم الديمقراطية من التضامن الوطني والاحترام المتبادل والايمان بالإرادة الوطنية والعامة التي تحتاج إليها الديمقراطية حتى تقوم.

ثانيا : الأسباب و العوامل الخارجية المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي:

إن خصوصية الدولة لا تمنع من وجود عوامل خارجية تلعب دورًا في إحداث تحول ديمقراطي داخل الدولة بالقضاء على النظم السلطوية والتحول نحو الديمقراطية فعند الحديث عن ثورات الربيع العربي نجد أنها قد تأثرت ببعضها البعض وهذا ما حدث في شرق ووسط أوروبا أمريكا اللاتينية إذ نجد حدث معين أو حركة أو مأساة أو زعيم أو جماعة مهضومة الحقوق تستغيث وهذه الاستغاثة يكون لها صدى لدى المجتمع لأنه يكون جاهزًا للثورة والحركة، ومن أهم هذه العوامل:

1- دور القوى الخارجية في دفع الدول للتحول نحو الديمقراطية: يمكن الاشارة إلى دور الدول التي تتحكم في الأخرى بالقوة الناعمة، أي النظر إلى الدول التي تقرض دول أخرى والمؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، حيث اعطى ذلك للدول تلك نفوذ هائلة في الدول الأخرى، وتتحكم في السياسة الدولية وفي اتجاه الدول نحول الديمقراطية وتلعب الدول والمنظمات المانحة على النظم العير ديمقراطية دور الضاغط من أجل تحويلها تجاه الديمقراطية حيث نجد الدول المانحة تؤكد على ضرورة وجود المزيد من المشاركة السياسية والمسؤولية الشعبية إذا ما أرادت الدول المستقبلة للمنح ان تستخدمها بفاعلية في التنمية فتؤكد الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرها من الدول المانحة على وجود الديمقراطية السياسية كشرط أساسي لتقديم المنح والمساعدات، كذلك تأسيس العديد من المؤسسات الدولية هدفها التحفيز على التحول الديمقراطي وفي بعض الأوقات يرتقى دور الدول الضاغطة من عملية التحفيز على التحول الديمقراطي إلى المراقبة على عملية التحول الديمقراطي.

2- أثر العدوى في الانتشار: ونعنى بأثر العدوى في التقليد للتحول الديمقراطي الناجح في دولة إلى دولة أخرى حيث يشجع ذلك على إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى بنفس الشاكلة والدول مثل الانسان عادة ما يسعى إلى تقليد غيره من الناجحين ففي أوائل موجة التحول الديمقراطي ونجاحها شجعت الدول الأخرى على السعي في طريق الديمقراطية، فالتقليد يشبه إلى حد ما يشبه كرة الثلج التي يتزايد حجمها كلما تدحرجت ولقد ظهر أثر النماذج الناجحة في التجربة الديمقراطية عام 1990، في حالات بلغاريا ورومانيا ويوغسلافيا وألمانيا ولعل من العوامل المساعدة على ذلك التطور الهائل في نظم الاتصالات وشبكات الاذاعة المرئية والمسموعة وسهولة التقاطها في كل انحاء العالم رغم إرادة بعض الحكومات ومحاولتها حجب وصول مثل هذه الاخبار إلى شعوبها ولكن نظرًا على وجود قوى معارضة لهذه الانظمة تنتقل بسهولة الاخبار بأكثر من وسيلة إلى الشعوب مما يتيح فرصة للرأي العام العالمي للتأثير على شكل وبلورة الرأي العام الداخلي، إلى جانب هذا تلعب عوامل

أخرى في تحقيق أثر العدوى مثل التشابه الثقافي والحدود الجغرافية بين الكثير من دول أوروبا الشرقية وخروجها من لواء وسيطرة الاتحاد السوفيتي القامع والقابض لهم.

وكان المد الثوري لثورات الربيع العربي والتي بدأت بتونس ثم تلتها مصر ثم ليبيا ثم اليمن وسوريا هو تجسيد وتطبيق حقيقي وفعلي على مدى تأثير وفاعلية عدوى التحول الديمقراطي كعامل مهم من عوامل التحول الديمقراطي.

3- التدخل العسكري الخارجي: في بعض الاحيان يكون التدخل العسكري الخارجي سواء كان تدخل مباشر كحالات الحرب على غرار ما حدث في كل من اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، أو حالات الاحتلال الاجنبي ود ساق النظام الامريكي حجة نشر الديمقراطية وإسقاط الأنظمة السلطوية في تبرير الاحتلال الامريكي للعراق في 2003 وافغانستان في 2001 والتسويق سياسيًا وإعلاميًا للهجوم والاحتلال العسكري على دولة العراق، او تدخل عسكري خارجي غير مباشر وذلك عن طريق دعم الحركات الانفصالية والثورية المسلحة بالتسليح والتدريب في مواجهة النظم السلطوية وقد قامت أمريكا و دول حلف الناتو بدعم الجيش الحر في سوريا ضد نظام الاسد ودعم الثوار في ليبيا ضد نظام القذافي.

وقد ثبت فشل التدخل العسكري الخارجي كعامل محفز للتحول الديمقراطي ولا يدحض من ذلك نجاح التجربة الديمقراطية في اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية فسبب ترسيخ الديمقراطية ونجاح عملية الدمقرطة في تلك الدولتين مرجعه إلى إيمان واقتناع شعبيهما بضرورة تطبيق الديمقراطية بل وتحول إلى خطر يهدد فكرة الديمقراطية من أساسها وذلك بسبب النتائج السلبية والآثار الناجمة عن استخدام القوة العسكرية الخارجية بهدف فرض الديمقراطية التي فشلت في حالات عديدة أمثال العراق وافغانستان في تحقيق الديمقراطية وكل التجارب قد أثبتت أنه لا يمكن فرض الديمقراطية من الخارج دون أن تكون للشعوب إرادة حقيقية في التغيير والتحول إلى الديمقراطية وتكون الشعوب هي الفاعل

الرئيسي في عملية التحول الديمقراطي وينحصر الدور الخارجي في الدعم السياسي والاقتصادي والتنموي لتلك الشعوب دون محاولة التدخل العسكري من الدول الخارجية.

في النهاية يمكن القول أن هناك ثلاث نقاط هامة تتعين الإشارة إليها بخصوص دور العوامل الخارجية في دعم التحول الديمقراطي:

أولاهم: إن الدعم الخارجي للتحول الديمقراطي قد تحول إلي إشكالية تواجه التحول الديمقراطي في البلاد العربية، ويرجع ذلك إلي ارتباط هذا الدعم بسياسات خاصة بكل من الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي وهي سياسات لا تلقي قبولا علي مستوي المواطن العربي الأمر الذي أوجد حالة من الشك في أي دعم خارجي من هذه الدول يتعلق بالتحول الديمقراطي في المنطقة العربية.

ثانيتهم: أن درجة تأثير العوامل الخارجية في عملية التحول الديمقراطي تختلف من حالة إلى أخرى حسب اختلاف استراتيجيات الفاعلين الدوليين، وطبيعة الظروف والعوامل الداخلية في البلدان المستهدفة. وقد أكدت دراسات عديدة على أن العوامل الخارجية لا تؤتى تأثيراتها الإيجابية. بهذا الخصوص أو تكون تأثيراتها محدودة في حال عدم وجود قوى وعوامل داخلية محركة للتحول الديمقراطي، مما يعنى أن الأصل في عملية التحول هو العوامل الداخلية أما العوامل الخارجية فإن دورها يكون مساندا.

وثالثتهم: أن بعض العوامل الخارجية لعبت دورا هاما في دعم وترسيخ النظم التسلطية وليس دعم التحول الديمقراطي. وتتمثل الحالة النموذجية لذلك في دور الولايات المتحد لأميركية في دعم ومساندة النظم التسلطية في المنطقة العربية على مدى العقود الماضية طالما استمرت هذه النظم تتوافق مع مصالحها، أي أن سياسات الإدارات الأميركية المتعاقبة تجاه لمنطقة العربية قامت في جانب هام منها على التضحية بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان من أجل المصالح، ولذلك فإن جهود واشنطن من أجل نشر الديمقراطية في المنطقة في مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عانت من معضلة "عدم المصداقية.